

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل

مجلة جامعة الوصل

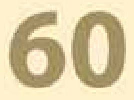
متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

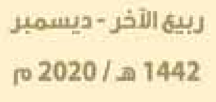
مجلة علمية محكّمة - نصف سنويّة

(صدر العدد الأول في 1410 هـ - 1990 م)

العدد الستون

البريد الإلكتروني: research@alwasl.ac.ae
الموقع الإلكتروني: www.alwasl.ac.ae





ربيع الآخر - ديسمبر
1442 هـ / 2020 م



مَجَلَّةُ جامعة الوصل

متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكَّمة - نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد الستون

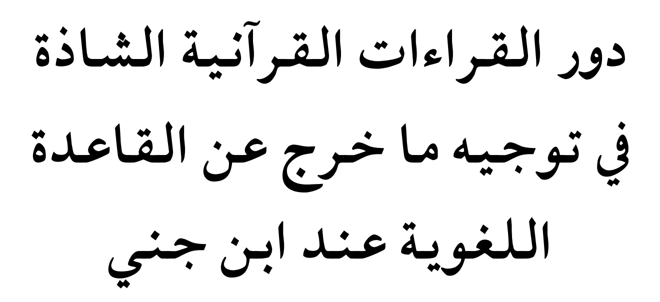
ربيع الآخر١٤٤٢ هـ - ديسمبر ٢٠٢٠ م

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩x

المجلة مفهرسة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

البريد الإلكتروني: awuj@alwasl.ac.ae, research@alwasl.ac.ae

المحتويـــــــــــات



دور القراءات القرآنية الشاذة في توجيه ما خرج عن القاعدة اللغوية عند ابن جني

The Role of Abnormal Qur’anic Readings in Guiding what went outside the Linguistic Base of Ibn Jenni

د. حسين مصطفى غوانمة
جامعة العلوم الإسلامية العالمية – المملكة الأردنية الهاشمية

Dr. Hussein Mustafa Ghawanmeh
The World Islamic Sciences and Education University
The Hashemite Kingdom of Jordan

https://doi.org/10.47798/awuj.2020.i60.05



ملخص البحث

غرض هذا البحث الكشف عن أثر القراءات القرآنية الشاذة في بناء القواعد اللغوية أو تأييدها عند ابن جني، وهو من أبرز اللغويين المتقدمين الذين وضعوا القاعدة اللغوية وأسسوا لها، وكيف وظّف القراءات في دعم بعض الآراء اللغوية، فوافق وخالف، واستحسن واستدرك، وهو في كل ذلك يستضيء بما يحتج له من القراءة؛ فكان للقراءة القرآنية الأثر الواضح في تدعيم مواقفه اللغوية إذا وافق، وفي نقض قواعد لغوية إذا خالف.

وقد استخدمت المنهج الوصفي لإثبات غرض هذا البحث، فتتبعت القراءات القرآنية فوجدتها من الشواهد الهامة التي وضعت لأجلها القاعدة اللغوية عند ابن جني، أو كانت داعمة للقاعدة اللغوية التي وضعها، وكان للقراءات القرآنية الشاذة أثر في ترجيحاته، وبيان فساد بعض القواعد، واستبعاد بعض الوجوه.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية الشاذة، القاعدة اللغوية، الاحتجاج، الأثر.

Abstract

The purpose of this research is to uncover the impact of the less common Qiraat of Quran in building up new linguistic structure or its endorsement by Ibn Jennie. It is illuminated by what is needed for reading; the Koranic reading had a clear impact in strengthening his linguistic positions if he agrees and in the veto of linguistic rules if he violates

The descriptive method was used to prove the purpose of this research. We followed the Qur'anic readings and found them to be an important evidence for which the linguistic rule was developed by Ibn Jennie

Keywords: Qur'anic readings, anomalous, linguistic base, protest, impact.

المقدمة

تغني كتب الاحتجاج للقراءات الدراسات اللغوية غناء عظيمًا، ومعلوم أنّ كثيرًا من أعلام اللغة كانوا قرّاء، وأعلام القراءات لهم قدم راسخة في اللغة، وما عليك إلا أن تتصفح كتب الطبقات، وتقرأ في تراجم هؤلاء وأولئك، ليستبين لك بوضوح صدق هذه القضية.

فركّز أكثر من ألّف في الاحتجاج للقراءات على ما كان صحيحًا متواترًا منها، غير أنّ ابن جني في كتابه المحتسب آثر أن يحتج للشاذ من القراءات؛ لأنّ أحدًا لم يكتب في الاحتجاج له - على حدّ قوله - وقصد بتأليفه أن يري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنّه ضارب في الصحة.

فكان ابن جني يعرض القراءة، ويذكر مَن قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردها إليها، أو وجهًا يطمئن إليه، مستفيدًا من خبرته اللغوية، وكثرة محفوظه من شواهد العربية نظمًا ونثرًا، ومستأنسًا بسماعه ممن يثق بهم من الأعراب وعلماء اللغة وشعرائها.

وجاء هذا البحث ليسهم في الكشف عن أثر القراءات في بناء القاعدة اللغوية أو تأييدها عند ابن جني في كتاب المحتسب، وكيف توصل إليها، وبيان موقفه من القراءات باستخدام المنهج الوصفي.

وكانت الأسباب التي دعت إلى ذلك هي أن القراءات القرآنية الشاذة أصل في اللغة وحجة عليها، وليست خطأ أو خارجة على اللغة، فكان المراد بيان دورها في تقعيد اللغة أو مدى تأييدها للقاعدة اللغوية عند عَلَم من أعلام التقعيد اللغوي هو ابن جني.

لذلك كان كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها هو المصدر الأساسي لهذا البحث.

أما الدراسات السابقة لهذا البحث، فهي تختلف في غرضها، إذ كانت:

- التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في المحتسب: غانم الحسناوي.
- التوجيه النحوي لابن جني للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب: عبد المنعم الدليمي.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني: حسناء العنزي.

جاءت هذه الدراسات للحديث عن القراءات التي تحتمل وجهًا من الإعراب في أبواب المنصوبات والمرفوعات والتوابع والمجرورات، وعن القراءات التي تحتمل أكثر من إعراب بوساطة التأويل، وبيان القراءات التي وجهها ابن جني توجيهًا نحويًّا، كذلك للحديث عن التوجيهات النحوية للقراءات في الأساليب النحوية المختلفة؛ الاستفهام والتعجب والنفي.

- الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة وتوجيهها فقهيًّا ونحويًّا وصرفيًّا (المحتسب لابن جني أنموذجًا): آسية نوّال، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة- الجزائر، لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥.

فقد تناولت الدراسة عودة الفقهاء إلى القراءات الشاذة واستنباط الأحكام الفقهية منها، وكذلك احتجاج علماء النحو واللغة بها، وتوجيههم لها. فقد ركزت على حجية القراءات الشاذة وأثرها في استنباط الأحكام الفقهية، باستخدام نماذج لقراءات شاذة محتج بها في الأحكام الفقهية. وركزت كذلك على القراءات الشاذة وتوجيهها نحويًّا وصرفيًّا، تناولت فيها نماذج لقراءات شاذة من آيات مختارة احتج لها ابن جني ووجهها نحويًّا وصرفيًّا ودلاليًا. وبذلك فهي تغاير دراستنا التي تدور حول إبراز أثر القراءات القرآنية الشاذة في صناعة القاعدة اللغوية أو تأييدها.

- القراءات القرآنية التي قامت على قاعدة نحوية: ميسون علاوي، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية - الأردن، لعام ٢٠١٩.

فتتبعت فيها الباحثة ماتيسر جمعه من القراءات الشاذة، وأوضحت فيها معنى الشذوذ، كما نقلت شروط القراءات المتواترة الصحيحة، وقارنت هذه الشواهد مع الضرورة الشعرية في فصل، ومع قواعد النحاة في فصل، وقسمتها هنا على أساس الموقع الإعرابي(المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات)، ومع لهجات العرب في فصل، وكان النحو والدلالة والمقارنة بين القراءات المتواترة والشاذة حاضرًا في الفصول كلها؛ لأنّ الرسالة تدور في فلك النحو والدلالة. وهي بذلك بعيدة عن بحثنا في فكرتها وأسلوبها ومنهجها ومادتها.

لقد كان للقراءات القرآنية الأثر البالغ في الدرس اللغوي العربي، فجمعت القراءات ونسبت إلى قارئيها كما فعل ابن مجاهد (ت٣٢٤)[١]، ثم عكف علماء العربية على التأليف في توجيه تلك القراءات، وبيان انسجامها مع علوم العربية صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة، وبيان مدى موافقتها للقياس، ومواءمتها لكلام العرب الفصحاء، فكان جلّ ما أُلف في توجيه القراءات المتواترة دون الشاذة، حتى جاء ابن جني (ت٣٩٢هـ) وأفرد كتابًا في الاحتجاج للقراءات الشاذة دون غيرها، وغرضه من هذا الكتاب كما يقول: "لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنّه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى أنّ العدول عنه إنّما هو غض منه، أو تهمة له»[٢].

١- بدأ ابن مجاهد بذكر توجيه القراءات في سورة الفاتحة من كتابه «السبعة»، ووجه كل خلاف بعد عزوه إلى قارئه؛ إلا أنه أمسك عن ذلك بعد انتهائه من الكلام في خلافات سورة الفاتحة مخافة التطويل وثقل الكتاب. انظر، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط، ٢، ١٤٠٠هـ، ص١١٢.

٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ١ / ٣٣.

ومنهج ابن جني الذي سار عليه في كتابه واضح، حيث إنّه يعرض القراءة، ويذكر مَن قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في قصد وإجمال، أو تفصيل وافتنان، على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة[١].

فما جاء من كلام العرب موافقًا القراءة إنما هو القليل الذي خالف القاعدة الأشمل والأعم التي ارتضاها علماء اللغة، فتوجيه ما خرج عن القاعدة اللغوية أو خالفها وجاء بالندرة أو القلة ويقوم على القراءة الشاذة لم يغير في القاعدة الأعم والأشمل.

بناء القاعدة اللغوية أو تأييدها:

الغرض هنا الكشف عن أثر القراءات القرآنية الشاذة في بناء القواعد اللغوية أو تأييدها عند ابن جني في كتابه المحتسب، وكيف وظّف القراءات في دعم بعض الآراء، وترجيح بعضها على بعض، بل وفساد بعض الآراء أحيانا.

والقادم يعرض شيئًا مما وقفت عليه، يبين ما أُجمل أعلاه، ويكشف ما توصل إليه الباحث، فمن ذلك:

أولًا: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه.

فقد كان للقراءات الواردة في [جبريل] في ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ البقرة: (البقرة ٩٧) وتعدد وجوهها الأثر في تأييد هذا الأصل اللغوي، حيث قال: «ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: «جَبرَئِلّ» مشددة اللام، بوزن جبرَعِل، وعنه أيضًا

١- انظر، السابق: ١ / ١٢.

وعن فياض بن غزوان: «جَبْرَائيل» بوزن جَبْرَاعيل، بهمزة بعد الألف، وبهذا الوزن من غير همز بياءين عن الأعمش، و«مِيكاييل» من غير همز أيضًا ممدود، وقرأ «مِيكَئِلَ» بوزن ميكعل ابن هرمز الأعرج، وابن محيصن.

قال أبو الفتح: «أما على الجملة، فقد ذكرنا في كتابنا هذا وفي غيره من كتبنا: أن العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه»[1].

وهذا الذي ذكره ابن جني يؤيد ما قرره ابن السراج (ت ٣١٦) في كتابه الأصول في النحو، في بَاب أبنيةِ ما أُعربَ مِنَ الأعجمية، حيث قال: «ورُبمَّا أبدلوا الباءَ لقربها، قالَ بعضُهم: البِرَنْدُ[2] والعربُ تخلطُ فيما ليسَ من كلامِها إذا احتاجتْ إلى النطقِ بهِ، فإذَا حُكِيَ لكَ في الأعجمي خلافُ ما العامةُ عليه، فلا تَرينهُ تخليطًا مِمَّنْ يَرويهِ»[3].

ثانيًا: المعرفة لا توصف بالنكرة.

فبعد أن ذكر قراءة عيسى الثقفي: [الزَّانيَةَ وَالزَّانيَ] في ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور٢)، بالنصب. وراح يوجهها، قال: «هذا منصوب بفعل مضمر أيضًا، أي: اجلدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَة﴾. وجاز دخول الفاء في هذا الوجه؛ لأنّه موضع أمر، ولاَ يجوز: زيدًا فضربته؛ لأنه خبر... ولا موضع لقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَة﴾؛ لأنه تفسير، ولا يكون وصفًا لـ«الزانيةَ» «والزانيَ» من حيثُ كانت المعرفة لاً توصف بالنكرة، وكل جملة فهي نكرة. وأيضًا فإنّ الأمر لا يوصف به كما لا يوصف بالنهي ولا بالاستفهام؛ لاستبهام كل

١- المحتسب: ١ / ٩٧.

٢- الفرند.

٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ٣ / ٢٢٤.

واحد من ذلك لعدم الخبر منه. وأيضًا فإنّ الموصوف لا تعرض بينه وبين صفته الفاء، لا تقول: مررت برجل فيضرب زيدًا؛ وذلك لأنّ الصفة تجري مجرى الجزء من الموصوف، وجزء الشيء لا يعطف على ما مضى منه».

وهذا يؤيد ما قرره سيبويه (ت١٨٠) في أكثر من موضع في كتابه، حيث قال: «واعلم أن المعرفة لا توصَف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصَف إلا بنكرة»[١].

ثالثًا: وقوع الواحد موقع الجماعة.

بعد أن ذكر ابن جني قراءة أبي عبد الرحمن في رواية عطاء وقراءة عاصم الجحدري أيضًا: [وملائكته وكتابه] في ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾ (البقرة ٢٨٥) على التوحيد. وبيّن أنّ المقصود ليس كتابًا واحدًا، وإنّما هو جنس الكتاب؛ فلكل واحد كتاب، كما دلّت عليه الآيات الكثيرة، والأحاديث الشهيرة، قال: «اللفظ لفظ الواحد والمعنى معنى الجنس؛ أي: وكتبه، ومثله قوله سبحانه ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ (الجاثية ٢٩) أي: كتبنا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ ﴾ (الإسراء ١٣)، وقال تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ﴾ (الإسراء ١٤)، فلكل إنسان كتاب، فهي جماعة كما ترى، وقد قال: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴾.

ووقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ﴾ (الحج ٥) أي: أطفالا[٢].

وهذه القاعدة اللغوية التي أيّدها ابن جني استنادًا إلى القراءة كان قد ذكرها

١- انظر، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط، ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٢ / ٦، ٢ / ١٧.

٢- المحتسب: ١ / ٢٠٢

قبل ذلك في كتابه الخصائص حين قال: «وأما قوله[1]:

«فقلنا أسلِمُوا إنّا أخوكم فقَد بَرئتْ من الإحَن الصُّدُورُ فيجوز أن يكون جمع أخ قد حذفت نونه للإضافة، ويجوز أن يكون واحدًا وقع موقع الجماعة»[2].

وقبل ابن جني، ذكر هذه القاعدة السيرافي (ت ٣٦٨) في شرحه على كتاب سيبويه، حيث قال: «تقول: «هذا أظرف فتى»، فيكون بمعنى: أظرف الفتيان، فلما كان الواحد في هذا الموضع يقع موقع الجماعة»[3]، فنلاحظ كيف دعمت القراءة هذه القاعدة عند اللغويين، وكيف دلّت كثرة نظائرها على انتشارها في اللغة.

رابعًا: الحال ضربٌ من الخبرِ.

ذكر ابن جني قراءة الجحدري وابن السميفع وأبا حيوة: [أثَر رَحْمَةِ اللهَّ، كيْفَ تُحْيي] في ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ ﴾ (الروم ٥٠) وبيّن أنّ التأنيث في «تحيي» راجع لأنّ الأثر والرحمة شيءٌ واحد كما أنّ الأثر والنعمة شيء واحد إلى أن قال: «وأثر النعمة كأنه هو النعمة، وقوله: ﴿كَيْفَ تُحْيِي﴾ جملة منصوبة الموضع على الحال، حملًا على المعنى لا على اللفظ؛ وذلك أنّ اللفظ استفهام، والحال ضرب من الخبر، والاستفهام والخبر معنيان متدافعان. وتلخيص كونها حالا أنه كأنه قال: فانظر إلى أثر رحمة الله محيية للأرض بعد موتها».

وابن جني يدعم بهذا ما ذكره شيخه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) حين قال في كتابه المسائل البصريات: «لأن الحال ضرب من الخبر. ألا ترى أنه زيادة في

١- العباس بن مرداس. وهو يخاطب ثقيفًا بعد هزيمتهم مع هوازن في غزوة حنين.

٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، ٤، (د. ت)، ٢ / ٤٢٤.

٣- السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط، ١، ٢٠٠٨ م، ١ / ٣٧٢.

الخبر، وأنها قد سدت مسد خبر الابتداء في: «ضَرْبي زيدًا قائمًا»[١].

خامسًا: ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر[٢]

ذكر ابن جني قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير: [مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهنّ غَفُورٌ رَحِيمٌ] في ﴿ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور ٣٣) وبين جواز تعلق اللام في «لهنّ» بكل من: «غفور ورحيم»، وهي إن كان يرى أنها أقرب إلى «غفور»؛ لأنها أقرب، ولأنها أقعد في التعدي، غير أنّ «رحيم» يجوز فيها التعدي أيضًا بسبب اللام فقد قال: «قال أبو الفتح: اللام في «لهن» متعلقة بـ«غفور»؛ لأنّها أدنى إليها، ولأن فعولًا أقعد في التعدي من فعيل، فكأنه قال: فإنّ الله من بعد إكراههن غفور لهن. ويجوز أن تكون أيضًا متعلقة بـ«رحيم»؛ وذلك أنّ ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر، ألا تراك تقول: هذا مارٌّ بزيد أمس، فتعمل اسم الفاعل وهو لما مضى؛ لأن هناك حرف الجر، وإن كنت لا تعديه فتنصب به وهو لما مضى؟ فكذلك يجوز تعلق اللام في «لهن» بنفس «رحيم»، وإن كنت لا تجيز: هذا رحيم زيدًا، على مذهب الجماعة غير سيبويه ولأجل اللام في «لهن»»[٣].

ومن هذا يظهر أثر القراءة في تدعيم هذه القاعدة التي نص عليها العديد من العلماء كابن الوراق (ت ٣٨١) حيث قال في كتابه علل النحو: «اثْبتْ بزيد، فَلَمَّا أَرَادوا هَذَا الْمَعْنى أدخلُوا الْبَاء، إِذْ كَانَ (اثْبتْ) يتَعَدَّى بِحرف الْجَر»[٤].

١- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني (د. م)، ط، ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ، ١ / ٧٢٤.

٢- انظر، الحسناوي، غانم كامل سعود الحسناوي: التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في المحتسب، أطروحة دكتوراة، جامعة الكوفة، ١٤٣٠ / ٢٠٠٩، ص ٣٩.

٣- المحتسب: ٢ / ١٠٨.

٤- ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ): علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ط، ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ص ٣٣٠.

سادسًا: الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلًا أو مفعولًا أقيم مقام الفاعل.

ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: [وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ] في: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾ (الأنعام ١٣٧)[١] حيث أورد ابن جني لهذه القراءة تأويلين، نقتصر منهما على الأول، موطن الشاهد فقال: «أحدهما: وهو الوجه؛ أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر دل عليه قوله: «زُين»؛ كأنه لما قال: زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم، قيل: مَن زينه لهم؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه «زُين»، فهو إذن كقولك: أُكل اللحمُ زيدٌ، ورُكبَ الفرسُ جعفرٌ، وترفع زيدًا وجعفرًا بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر، وإياك وأن تقول: أنه ارتفع بهذا الظاهر؛ لأنه هو الفاعل في المعنى لأمرين: أحدهما: أن الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلًا أو مفعولًا أقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله وهو «قَتْلُ أَوْلادِهِمْ»، فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى؛ لأنك إذ انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل؛ إذ كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه، كقولك: ضَرَب وضُرِب، وقَتَل وقُتِلَ، وهذا واضح»[٢].

ومن هذا يظهر أثر القراءة في تدعيم هذه القاعدة التي نص عليها العديد من العلماء كابن السراج، حيث قال في كتابه الأصول في النحو: «اعلم: أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو[٣].

١- وقرأ الجمهور ﴿زَيَّنَ﴾ مبنيًّا للفاعل، ونصب ﴿قَتْلَ﴾ مضافًا إلى ﴿أَوْلادِهِمْ﴾ ورفع ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ فاعلًا يزين.

٢- المحتسب: ١ / ٢٣٠.

٣- علل النحو: ١ / ٥٤.

سابعًا: إعمال ظاهر اللفظ أولى من تقدير ما ليس بظاهر.

ذكر ابن جني قراءة ابن عباس وعبد الله بن عمرو الجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير: [وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا في السَّمَاوَات وَمَا في الْأَرْضِ جَميعًا منْةً إنَّ في ذَلكَ لَآيات لِقَوْم يتَفكَّرُونَ] في: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الجاثية ١٣) «مِنَّةً» منصوبة، منونة، ثم ذكر وجه نصبها، وبيّن أن لقراءتها مرفوعة وجهين، وأَن الوجه الثاني أولى لأنّ فيه إعمال ظاهر اللفظ، فقال: «قال أبو الفتح: أما «منة» فمنصوب على المصدر بما دل عليه قوله تعالى»: [وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا في السَّمَاوَات وَمَا في الْأَرْضِ جَميعًا]؛ لأن ذلك منه «عز اسمه» منة منّها عليهم، فكأنه قال: منَّ عليهمَ منة. ومن نصب وميض البرق من قولهم: تبسمت وميض البرق بنفس تبسمت، لكونه في معنى أومضت نصب أيضًا «منة» بنفس سخر لكم، على ما مضى. وأما «منة» بالرفع فحمله أبو حاتم على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك، أو هو «منة»، كذا قال. ويجوز أيضًا عندي أن يكون مرفوعًا بفعله هذا الظاهر، أي: سخر لكم ذلك «منة» كقولك: أحياني إقبالُك علي، وسدد أمري حسنُ رأيك فيّ؛ فتعمل فيه هذا اللفظ الظاهر، ولا تحتاج إلى إبعاد التناول واعتقاده ما ليس بظاهر»[1].

وهنا يظهر أثر القراءة في تدعيم هذه القاعدة التي نص عليها العديد من العلماء مثل: ابن الوراق في كتابه علل النحو، حيث قال: «فَإِذا أمكننا أَن نحمل الْكَلَام على ظَاهره، كَانَ ذَلِك أولى من التَّأْوِيل الْبعيد[2].

ثامنًا: كثرة الانحرافات والتخليطات في ألفاظ الأعداد.

قرأ الأعمش: [اثْنَتَا عَشَرَةَ] في: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ

١- المحتسب: ٢ / ٢٦٢.
٢- علل النحو: ٣٣٠.

ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا ﴾ (البقرة ٦٠) بفتح الشين، فقد ذكر ابن جني تعدد لغات العرب في ألفاظ العدد، وأنها لا تنضبط على عادة، فقال: «القراءة في ذلك: «عَشْرة» و«عَشِرة»، فأما «عَشَرة» فشاذ، وهي قراءة الأعمش. وعلى الجملة، فينبغي أن يعلم أَنّ ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقضت في كثير منها العادات[1].

ولم يجد الباحث هذه القاعدة عند غير ابن جني ممن تقدمه، إلا إذا اعتبرناها مما كثر استعماله عندهم، وليس هذا ببعيد.

تاسعًا: أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل.

قراءة يزيد البربري: [وَعُلِّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا] في: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (البقرة ٣١) وجّه ابن جني هذه القراءة بأنّها على إرادة العناية بالمفعول، فللعرب في عنايتهم بالمفعول أساليب منها تقديم المفعول، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونَونوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرب عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل ألبتة، ولهذا نظائر، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه، فاعرفه[2].

وهنا يظهر أثر القراءة في تدعيم هذه القاعدة التي نص عليها العديد من العلماء مثل: ابن السراج والسيرافي وغيرهما. فقال ابن السراج: «فالاسم

١- المحتسب: ١ / ٨٥.
٢- انظر المحتسب: ١ / ٦٥.

الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام[١].

ومثله عند السيرافي، حيث قال: «والمفعول فضلة في الكلام، ولا يجوز أن تكون الفضلة لازمة لا يجوز إلغاؤها»[٢].

عاشرًا: العرب لما كثر استعماله أشد تغييرًا.

تكرر توجيه ابن جني لكثير من القراءات بأنّهم (أي العرب) لما كثر استعماله أشدُّ تغييرًا، فكثر عندهم الحذف والقلب والاتباع، تبعًا لهذا الأصل فذكر ابن جني عند توجيهه لقراءة ابن محيصن والأشهب والأعمش: [وكَأْي] في: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ (آل عمران ١٤٦) بهمزة بعد الكافً ساكنة، وياء بعدها مكسورة خفيفة، ونون بعدها، في وزن كَعْي، أن فيها أربع لغات: كأَيّ، وكاءٍ، وكأْي –وهي هذه القراءة– وَكَاءٍ في وزن كَعيٍ، ثم بين أصلها الذي كانت عليه وما اعترى هذا الأصل من تغيير إلى أن قال: «ثم إنها لما كثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كأشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها بها..[٣]

وقد دعم ابن جني بتوجيهه لهذه القراءات ما جاء في كتاب سيبويه، حيث قال تحت باب: مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد: «فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم»[٤].

وجاء في الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت ٢٨٥): «وكان يقال لرؤبة: كيف أصبحت؟ فيقول: خير عافاك الله. فلم يضمر حرف الخفض، ولكنه حذف

١- الأصول في النحو: ١ / ٧٥.
٢- شرح الكتاب: ١ / ٤٢٥.
٣- المحتسب: ١ / ١٧٠ وانظر أيضًا: ١ / ٢٢١
٤- الكتاب: ٤ / ٤٨١

لكثرة الاستعمال»[1].

أثر القراءة في النقد والترجيح:

لم يكن ابن جني يتقبل كل ما ينقله في كتابه، ولكنه كان ينظر فيه وينقده في تلطف ورفق حينًا، وفي قوة وعنف حينًا آخر، صريحًا واضحًا، وحُرًّا مستقلًّا، وعادلًا منصفًا في كل حين، ينشد الحقيقة وينزل على حكمها أنَّى تكون[2].

نقل عن سيبويه و الكسائي والفراء والمبرد وغيرهم واستشهد بكثير من الشواهد، فوافق وخالف، واستحسن واستدرك، وهو في كل ذلك يستضيء بما يحتج له من القراءة؛ فكان للقراءة الأثر الواضح في تدعيم مواقفه إذا وافق، وفي نقض قواعد مخالفه إذا خالف، وفي إظهار حسن ما استحسنه ووجه ما استدركه، كل هذا بثه ابن جني في ثنايا كتابه، غير مبالٍ أكان الحق فيما توصل إليه مع أصحابه من البصريين أم مع الكوفيين؛ فالحق أحق أن يتبع ، فلا يليق بمن سمّى كتابه " المحتسب " أن يتعصب لهوى.

وهذه بعض النماذج الموضحة لما سلف ذكره:

أولًا: قراءة سعيد بن جبير: [ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِي] في: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة ١٩٩) فقد كان لها الأثر الواضح في بيان فساد من قال: إنّ لام التعريف إنّما تدخل الأعلام للمدح والتعظيم[3]، وذلك نحو: العباس، والمظفر، وما جرى مجراهما.

١- المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، ٢ / ٧٠.

٢- مقدمة المحتسب: ١ / ١٥.

٣- قال به الفراء والكوفيون، انظر، شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٣١٩.

لأن الناسي هنا آدم -عليه السلام- لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (طه ١١٥) فقال: «ووجه الدلالة من ذلك: أنّ قوله «الناسي» إنّما يُعنى به آدم -عليه السلام- فصارت صفة غالبة كالنابغة والصَّعِق، وكذلك الحارث والعباس والحسن والحسين، هي وإن كانت أعلامًا، فإنّها تجري مجرى الصفات؛ ولذلك قال الخليل: إنّهم جعلوه الشيء بعينه؛ أي: الذي حرَث وعَبَسَ، فمحمول هذا أنّ في هذه الأسماء الأعلام التي أصلها الصفات معاني الأفعال؛ ولذلك لحقتها لام المعرفة كما تعرف الصفات، وإذا كان فيها معاني الأفعال، وكانت الأفعال كما تكون مدحًا فكذلك ما تكون ذمًّا، فهي تحقق في العلم معنى الصفة، مدحًا كانت الصفة أو ذمًّا»[١].

ثانيًا: قراءة عيسى بن عمر: [على تقوًى من الله] في: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ ﴾ (التوبة ١٠٩) فقد كان لهذه القراءة أثر في استدراك ابن جني على سيبويه، حيث قال: «وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك، وألا يقول: لا أدري، ولولا أنّ هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها. فأما أن يقول سيبويه: لم يقرأ بها أحد فجائز؛ يعني: فيما سمعه؛ لكن لا عذر له في أن يقول: لا أدري؛ لأن قياس ذلك أخف وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للإلحاق»[٢].

ثالثًا: قراءة سهل بن شعيب النهمي: [جَهَرةً] في: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ (البقرة ٥٥)، و[زَهَرةً] في: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ (طه ١٣١)، كل شيء في القرآن محرَّكًا، فقد أثّرت هذه القراءة في تدعيم رأي الكوفيين وتقويته على رأي أصحابه من البصريين، في كون الحرف الحلقي يجوز

١- المحتسب: ١ / ١١٩.
٢- السابق: ١ / ٣٠٤.

فيه التحريك إذا سبق بمفتوح، قال ابن جني: «مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه؛ كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد. ومذهب الكوفيين فيه أنّه يحرك الثاني لكونه حرفًا حلقيًّا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه؛ كالبحْر والبحَر والصخْر والصخَر، وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم»[١].

رابعًا: قراءة أُبي: [أَئنَّك أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ] في: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ ﴾ (يوسف ٩٠) فقد أثّرت هذه القراءة في ميل ابن جني لرأي الكوفيين وتفضيله على رأي أصحابه من البصريين، في امتناع حذف خبر إنّ إذا كان الاسم معرفة، حيث قال: «ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إنّ، حتى كأنّه قال: أئنك لغير يوسف، أو أنت يوسف؟ فكأنّه قال: بل أنت يوسف، فلما خرج مخرج التوقف قال: أنا يوسف، وقد جاء عنهم حذف خبر إنّ، قال الأعشى:

إنَّ مَحَلًّا وإِنَّ مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْر إذ مضى مَهَلا

أراد: إنّ لنا محلًا، وإنّ لنا مرتحلًا، فحذف الخبر. والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إنّ إلا إذا كان اسمها نكرة؛ ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة[٢].

خامسًا: قراءة يعقوب: [وَيْكَ]، يقف عليها، ثم يبتدئ فيقول: [أنّه] في الموضعين من قوله تعالى: ﴿ وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ

١- السابق: ١ / ٨٤.
٢- المحتسب: ١ / ٣٤٩.

ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ ﴾ (القصص ٨٢).

كان في هذه القراءة استبعاد رأي من جعل [ويكأن] كلمة واحدة؛ لأنّ القراءة على جعلها كلمتين، فقال: «والوجه فيه عندنا الخليل وسيبويه، وهو أن «وَيْ» على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم أعجب[١]، وهذا الذي ارتضاه أئمة التفسير كالإمام البغوي (ت ٥١٠) فقال في تفسير الآية السابقة: «وَقَالَ الْخَلِيلُ: «وَيْ» مَفْصُولَةٌ مِنْ «كَأَنَّ» وَمَعْنَاهَا التَّعَجُّبُ، كَمَا تَقُولُ: وَيْ لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ! وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْمَ تَنَدَّمُوا فَقَالُوا: وَيْ! مُتَنَدِّمِينَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْهُمْ»[٢].

منهج ابن جني في التوصل إلى القاعدة أو تدعيمها أو نقدها:

يتبين لنا بعد الإجابة عن الأسئلة الآتية منهج ابن جني واضحًا جليًا، وهذه الأسئلة هي:

- أولًا: هل كان يستقل بالقراءة لبناء القواعد أو تدعيمها أو نقدها ؟
- ثانيًا: هل اعتمد على القياس ؟
- ثالثًا: هل كان للسماع دور في إثبات ما توصل إليه من نتائج ؟

فكان ابن جني يعرض القراءة، ويذكر مَن قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيجمل، أو يفصل، على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة[٣].

١- السابق: ٢ / ١٥٥.

٢- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ): تفسير البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط، ٤، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ٦ / ٢٢٦.

٣- انظر، المحتسب: ١ / ١٢.

ويتبين لنا أنّ ابن جني لم يكن يبني قواعده أو يدعمها اعتمادًا على القراءة بشكل مستقل، بل يعضدها بشواهد العربية، وتوجيهات اللغويين، وكان يختار لها، أفضل الوجوه، فكم جوّز للشعر ما لم يجوّزه للقرآن.

فذكر «قراءة يحيى بن يعمر: [جَبرَئِلّ] مشددة اللام، بوزن جبرَعِل، وعنه أيضًا وعن فياض بن غزوان: [جَبْرَائيل] بوزن جَبْرَاعيل، بهمزة بعد الألف، وبهذا الوزن من غير همز بياءين عن الأعمش، و[مِيكاييل] من غير همز أيضًا ممدود، وقرأ [مِيكَئِلَ] بوزن ميكعل ابن هرمز الأعرج وابن محيصن»[1].

ولم يكتفِ بتعدد قراءة الاسم الأعجمي في القراءة؛ ليثبت تخليط العرب فيه، بل عضده بالشواهد من لغة العرب، شعرًا ونثرًا، فقال: «في ذلك ما أنشدَناه أبو علي من قول الراجز:

هل تعرف الدار لأم الخزرج

منها فظَلْت اليومَ كالمزَرَّج

يريد: الذي شرب الزَّرجون وهي الخمر، وأنه كان قياسه المزرجن؛ من حيث كانت النون في الزرجون أصلية...»[2].

وكان من منهج ابن جني اعتماد القياس، فعليه يقوي ويضعف، ويقبل ويرد، فكم قدم من وجه لأنه أقوى في القياس، من ذلك: «وهمز وُعاء بالضم أقيس من همز المكسور الواو؛ فعليه يحسن بل يقول أُعاء أخيه»[3].

وقال كذلك: «حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبلُ ليس بمستحسن في

1- المحتسب: ١ / ٩٧.
2- السابق: ١ / ٩٧.
3- المحتسب: ١ / ٣٤٨.

القياس»[١]، وقال: «وجه هذه القراءة أقوى في القياس»[٢].

وكان يكثر من ضم النظير إلى النظير، ومن ذلك احتجاجه لقراءة عاصم الجحدري: [وملائكته وكتابه] في: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾ (البقرة ٢٨٥) على التوحيد، فذكر لها العديد من النظائر؛ ليؤكد قاعدته من أنّ الواحد يقع موقع الجمع وهي: «ومثله قوله سبحانه: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ (الجاثية٢٩).

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ ﴾ (الإسراء ١٣).

وقال تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ﴾ (الإسراء١٤)، فلكل إنسان كتاب[٣].

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن جني كان يعتمد على السماع في تقريراته، مع تأخره عن عصر الرواية، وكان يعتمد في جل سماعه على بني عُقيل، ويبدو أنّ سبب اختصاصهم بالأخذ والرواية أنّهم كانوا بالكوفة والبلاد الفراتية والجزيرة والموصل، هاجروا إليها إثر خلاف بينهم وبين بني تغلب فأجلوهم عن مساكنهم في البحرين[٤].

وهذه نماذج من سماعه، التي كان لها أثر في دعم نتائجه، وعضد شواهده:

- «وأيضًا فقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: حمزهْ، وطلحهْ، وقائمهْ، وجالسهْ، وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أنّ عامة عُقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات:

١- السابق: ٢ / ٢٣٧.
٢- السابق: ٢ / ٢٥١.
٣- السابق: ١ / ٢٠٢
٤- انظر، القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت) ١ / ٣٩٥.

الفراه، بالهاء في الوصل والوقف»[1].

- «وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أنّ حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثرًا معتدًّا معتمدًا؛ فلقد رأيت كثيرًا من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدًا لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: نَحَوَه، يريد: نَحْوه»[2].

- «وسمعت سنة خمس وخمسين غلامًا حدثًا من عُقيل ومعه سيف في يده، فقال له بعض الحاضرين وكنا مُصْحِرين: يا أعرابي، سيفك هذا يقطع البطيخ؟ فقال: إي والله وغواربَ الرجال، فنصب الغوارب على ذلك؛ أي: ويقطع غواربَ الرجال»[3].

وسيأتي تفصيل الأثر المترتب على القراءات في حالة انعدام الشواهد الداعمة، أو ضعف القياس، أو عند قلة النظير أو عدمه.

هل كان ابن جني يفاضل بين القراءات؟

المفاضلة بين القراءات أو الترجيح بين القراءات مما اختلفت فيه أنظار العلماء، فمنهم من يفضل قراءة على أخرى لأسباب عنده، ومنهم من امتنع عن المفاضلة تعظيما للقراءة، فهي سنة وكلها من عند الله، قال أبو حيّان (ت٧٤٥): «وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا غَيْرَ مَرَّة أَنَّا لا نُرَجِّحُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُتَوَاتِرَتَيْنِ. وَحَكَى أَبُو عَمْرو الزَّاهِدُ فِي كِتَابِ الْيَوَاقِيت أَنَّ أَبَا الْعَبَّاس أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبًا كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقِرَاءَاتَ السَّبْع . وَقَالَ: قَالَ ثَعْلَبٌ مِنْ كَلَام نَفْسه إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآن عَن السَّبْعَة، لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَاب فِي الْقُرْآن فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْكَلَام كَلَام النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى وَنِعْمَ السَّلَفُ لَنَا، أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ

١- المحتسب: ١ / ١٣٠
٢- المحتسب: ١ / ١٦٧
٣- السابق: ١ / ٢١٠

مُتَدَيِّنًا ثِقَةً»[١].

ومن الجدير بالذكر أن نفرّق بين نظر الفقهاء والقراء والأصوليين الذين نظروا إلى القراءة وعدّوها وسيلة تعبُّد، وطريق تقرُّب، وشرطًا لصحة الصلاة، ومصدرًا للتشريع والتحريم والتحليل ونظر اللغويين الذين نظروا إلى القراءة نظرة مغايرة، لأنّ هدفهم مختلف، وغايتهم من قبول القراءة ليست العبادة أو الصلاة بها، إنّما هي إثبات حكم لغوي أو بلاغي.

ويرى الباحث أنّ الأمر عند اللغويين أهون منه عند الفقهاء؛ بسبب اختلاف النظرتين، بل إنّ اختيار القرّاء للقراءة هو نوع مفاضلة والتفاضل ثابت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، فقد أخبر عن فضل بعض سور القرآن وآيه في غير ما حديث، والقرآن جرى على سَنَنِ كلام العرب، وكلام العرب يتفاضل في البلاغة[٢].

فهل كان ابن جني يفاضل بين القراءات، وما هي معايير التفاضل عنده ؟

نعم كان ابن جني يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، وكان يستند في ذلك إلى أمور منها:

- قوة الإعراب.
- موافقة القياس.
- موافقة المشهور من لغات العرب.
- قوّة المعنى.

١- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط، ١٤٢٠ هـ، ٤ / ٤٥٥.

٢- انظر، الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط، ١، ١٤٣٢هـ، ص ٢٤٤.

بل قد فضل بعض الشاذّ على الصحيح المتواتر، استنادًا لهذا المعايير، صرح بذلك في مقدمة كتابه، حيث قال: «نعم، وأكثر ما فيه[1] أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا وأنهض قياسًا؛ إذ هما جميعًا مرويان مسندان إلى السلف - رضي الله عنهم- فإن كان هذا قادحًا فيه، ومانعًا من الأخذ به؛ فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير «ضئاء» بهمزتين مكتنفتي الألف، وقراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (الأنعام ١٣٧)[2].

ومن أمثلة المفاضلة عنده تفضيله قراءة النصب في «قول» على قراءة الرفع في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (النور ٥١) لأنّها أقوى إعرابًا، فقال: «أقوى القراءتين إعرابا ما عليه الجماعة من نصب «القول» وذلك أنّ في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله «تعالى» ﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ أعرف من قول المؤمنين[3].

ومن الأمثلة أيضًا تفضيله لقراءة «أهبَّنا» على «هبَّنا» مكان «بعثنا» في قول الله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (يس ٥٢)، وذلك لأنّه أقيس فقال: ومن ذلك قراءة أبي بن كعب: «منْ هَبَّنَا مِنْ مَرْقَدِنَا»، يعني أصحاب القبور.

قال أبو الفتح: قد أثبت أبو حاتم عن ابن مسعود: «مَنْ أَهَبَّنَا»، بالهمزة. وهي أقيس القراءتين. يقال: هَبَّ من نومه، أي: انتبه وأَهْبَبْتُهُ أنا، أي: أنبهته. قال:

أَلا أَيُّها النُّوَامُ وَيْحَكُمْ هُبُّوا أُسَائِلُكُمْ: هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الحُبُّ

١- يعني الشاذّ

٢- المحتسب: ١ / ٣٣.

٣- المحتسب: ٢ / ١١٥.

فأما «هبَنَّي» أي: أيقظني فلم أر لها في اللغة أصلا، ولعلها لغة قليلة، ولا مَرَّ بنا مَهْبُوب، بمعنى مُوقَظ، وهي -مع حسن الظن بأُبَيّ- مقبولة[١].

وأما المفاضلة بين القراءات لقوة المعنى فقد كثرت أمثلتها عند ابن جني، وهذا مما يؤكد تلازم الدلالة واللفظ عنده، فهو يقدم المعنى الأقوى الذي يخدم السياق، ويبين المقصد المراد على وجه التحديد، ففي قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾ (الأحزاب ٦٩) يقوّي قراءة جمهور القراء على قراء ابن مسعود، لأنها تبين وجاهة موسى عند الله بخلاف قراءة ابن مسعود التي لا تبين ذلك، فقال: «ومن ذلك قراءة ابن مسعود: «وَكَانَ عَبْدًا لِلّهِ وَجِيهًا».

قال أبو الفتح: «قراءة الكافة أقوى معنى من هذه القراءة، وذلك أنّ هذه إنما يُفْهَم منها أنه عبدٌ لله ولا تُفْهَم منها وجاهته عند من هي؟ أعندَ الله، أم عندَ الناس؟ وأما قراءة الجماعة، فإنّها تفيد كون وجاهته عند الله، وهذا أشرف من القول الأول؛ لإسناد وجاهته إلى الله تعالى، وحسبه هذا شرفًا»[٢].

ومن أمثلة المفاضلة لقوة المعنى قوله: ومن ذلك قراءة أبي حيوة: «مِنْ كُتُبٍ يَدَّرِسُونَهَا»، بتشديد الدال مفتوحة، وبكسر الراء.

قال أبو الفتح: «هذا يفتعلون من الدرس، وهو أقوى معنى من «يدرسونها»؛ وذلك أن افتعل لزيادة التاء فيه أقوى معنى من فعل. ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ (القمر٤٢) فهو أبلغ معنى من قادر، وهو أشبه بما تقدمه من ذكر الأخذ والعزة. نعم، وفيه أيضًا معنى الكثرة؛ لأنّه في معنى يتدارسونها»[٣].

١- المحتسب: ٢ / ٢١٤.
٢- السابق: ٢ / ١٨٥.
٣- المحتسب: ٢ / ١٩٦.

وهذا الذي توصل إليه الباحث من المفاضلة تبعًا لقوة المعنى كثير عند ابن جني، بحيث يشكل ظاهرة في كتابه[1].

ردّ القراءة أو تضعيفها وتأييد القاعدة اللغوية:

مرّ معنا سابقا اختلاف الأنظار في مسألة التفاضل بين القراءات، وبدا لنا فيه أنّ الأمر ليس بالكبير ما دام أن المفاضلة قد ثبتت عن رسول الله ﷺ كما في الحديث الذي يرويه أُبيّ بن كعب - رضي الله عنه - حيث قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أعظم؟ قَالَ: قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: قُلْتُ [اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ القيوم] قَالَ: فَضرب فِي صَدْرِي وَقَالَ: «وَالله لِيَهنك الْعلم أَبَا الْمُنْذر»[2].

إذا كان الأمر في المفاضلة بين القراءات على ما أسلفنا، فإنّ الأمر في ردّ القراءة أو تضعيفها مختلف؛ إذ كيف يرد الوحي الثابت المنقول بالتواتر عن رسول الله ﷺ عن رب العزة سبحانه وتعالى، وقد اشتدّ نكير العلماء لهذا الصنيع فمن ذلك تشنيع ابن حزم (ت ٤٥٦) على النحاة الذين يردون بعض القراءات، لمخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة، فقال: «وَلَا عجب أعجب مِمَّن أوجد لأمرئ الْقَيْس أَو لزهير أَو لجرير أَو الحطيئة أوالطرماح أَو لأعرابي أسدي أو سلمي أَو تميمي أَو من سَائِر أَبنَاء الْعَرَب بوال على عَقبَيْهِ لفظًا في شعر أَو نثر جعلَة في اللُّغَة وَقطع بِهِ وَلم يعْتَرض فِيهِ ثمَّ إِذا وجد لله تَعَالَى خَالق اَللُّغَات وَأَهْلهَا كلاما لَم يلْتَفت إِلَيْهِ وَلَا جعله حجَّة وَجعل يصرفهُ عَن وَجهه ويحرفه عَن موَاضعه ويتحيل فِي إحالته عَمَّا أوقعه الله عَلَيْهِ وَإِذا وجد لرَسُول الله

١- انظر مثلًا: ١ / ١٥٥، ١ / ٣٦٢، ٢ / ٣٥٣.

٢- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت(د. ط)(د. ت)١ / ٥٥٦.

صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كلَاما فعل بِهِ مثل ذَلِك»[١].

والحقيقة أن ابن جنيّ قد وقع في شيء من التناقض من حيث يدري أو لا يدري؛ فهو من الناحية النظرية يقررُ بأنّ السماع مقدم على القياس، حتى إنّ السيوطي (ت ٩١١) قد عنون لكلام ابن جني ب«ترك القياس بالسماع» ثم نقل كلامه حيث قال: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[٢] ثم عقب قائلًا: «وهذا يشبه من أصول الفقه نقض الاجتهاد، إذا بان النص بخلافه»[٣].

وقد صرّح في مقدمة المحتسب بطريقته التي اختطها لنفسه من الاحتجاج للشاذّ وعدم رفض شيء منه، فهو عنده صحيح الرواية، فكيف يجوز ردّه أو رفضه، فقال: «غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه[٤]، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى[٥] أنّ العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له.

ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله -ﷺ- والله تعالى يقول: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأَخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه»[٦].

١- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ): الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي - القاهرة (د. ط)، (د. ت)٣ / ١٠٧.
٢- الخصائص: ١ / ١٢٦.
٣- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ): الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: علاء وعبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط، ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ص ١٦١.
٤- الجِرانُ: بَاطِنُ العُنُق، وَقيل: مُقدَّم الْعُنُق منْ مَذْبَح الْبَعير إلَى مَنْحَره، فَإذَا برَك البعيرُ وَمَدَّ عُنُقَه عَلَى الأَرض قيلَ: أَلقى جرانَه بالأَرض. وَفِي حَدِيث عَائشَة، رَضيَ اللَّهَ عَنْهَا: حَتَّى ضَرَبَ الحقُّ بجرانه، أَرادت أَن الحقَّ اسْتَقَامَ وقَرَّ فِي قَراره، كَمَا أَنَّ الْبَعيرَ إذَا بَرَك وَاسْتَرَاحَ مَدَّ جِرانَه عَلَى الأَرض أَي عُنُقَه. (لسان العرب «جرن»)
٥- لئلا يرى مرى: لئلا يظن ظان.
٦- المحتسب: ١ / ٣٢.

أما من الناحية العملية، فإن ابن جني قد خالف ما تبناه، فردّ قراءات وضعف أخرى، وهذا ما سيأتي، وزعم أن بعضها يحسن في الشعر ولا يحسن مثلها في القرآن إلى آخر ما قال، ومن ذلك:

ردّه لقراءة الحسن(الشياطون) وحكم بغلطها؛ لأنّها عنده مما تداخل فيه الجمعان: السالم، والتكسير، فقال: ومن ذلك قراءة الحسن:﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ (الشعراء٢١٠).

قال أبو الفتح: «هذا مما يعرض مثله الفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده... وعلى كل حال فـ» الشياطون «غلط»[1].

ومن ذلك ردّه لقراءة [أَطَّرُّه] لأنّ الضاد عنده لا تدغم في الطاء، فالضاد من جملة حروف (ضُمَّ شَفْر) التي دغم فيها الحروف، أما هي فلا تدغم في غيرها، وهو بذلك يحاكم القراءة المتقدمة التي هي الأصل لما أحدثه اللغويون من معايير متأخرة، قال: ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿ أَضْطَرُّهُۥٓ ﴾ (البقرة ١٢٦) يدغم الضاد في الطاء.

قال أبو الفتح: «هذه لغة مرذولة، أعني: إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو؛ فإنّها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها»[2].

ومما ردّه ولم يستحسنه في القرآن قراءة [مُتَّكًا] في: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ (يوسف٣١) فمثل هذا الإبدال لا يليق عنده بالقرآن الذي طالما قال فيه «أن يُختار له، ولا يختار عليه» وإنما مكانه ضرورة الشعر قال: قال أبو الفتح: أما «مُتَّكًا» غير مهموز فمبدل من

١- المحتسب: ٢ / ١٣٣.
٢- المحتسب: ١ / ١٠٦.

مُتَّكَأ، وهو مفتَعَل من تَوَكَّأْتُ، كمُتَّجَه من تَوَجَّهْتُ، ومُتَّعَد من وعدت. وهذا الإبدال عندنا لا يجوز في السعة؛ وإنَّما هو في ضرورة الشعر؛ فلذلك كانت القراءة به ضعيفة[١].

ومما حكم عليه بأنّه ضعيف جدًّا قراءة أبي جعفر، ولم يقبل الاتباع الذي حدث فيها؛ لأنّ حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة فقال: «من ذلك قراءة أبي جعفر: [ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائكَةُ اسْجُدُوا] في: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ (الأعراف ١١) بضم الهاء.

قال أبو الفتح: «هذا مذهب ضعيف جدًّا؛ وذلك أنّ الملائكة مجرورة، ولا يجوز أن يكون حذَف همزة «اسجدوا» وألقى حركتها على الهاء»[٢].

وكذلك ضعف قراءة الكسائي (بما أُنْزِلَّيْك) في: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (المائدة ٦٨)؛ لعدم اتفاق الإدغام فيها مع معاييره التي ارتضاها، فعقد مقارنة بين الإدغام فيها وبين الإدغام في [لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي] في: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ (الكهف ٣٨) قال فيها: «ولذلك ضعفت عندنا قراءة الكسائي: «بما أُنْزِلَّيْك»؛ لأنّ اللام من أُنزل مفتوحة، فلا ينقل عليها كسرة همزة إليك ثم يلتقي المثلان متحركين، فيسكن الأول منهما، ويدغم في الثاني كما جُعل ذلك في قوله: [لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي]؛ إذ كانت النون من لكن ساكنة فساغت حذف همزة أناء وإلقاء حركتها على النون قبلها، فصارت [لكنَنَا]، فكُره التقاء المثلين متحركين، فأُسكن الأول منهما وأُدغم

١- السابق: ١ / ٣٣٩.
٢- السابق: ١ / ٢٤٠.

في الثاني، فصار لكنَّا كما ترى»[1].

وبعد هذا العرض لأمثلة عارض فيها ابن جني بعض القراءات، وردها ولم يقبل مثلها في القرآن، حريّ بنا أن نناقش الأسباب التي دعته إلى مثل هذا الذي يتعارض مع تعظيمه للقراءة «فالقراءة سنة متبعة»[2].

ظهر للباحث عدد من هذه الأسباب، فنذكرها وندلل عليها من كلامه، حتى لا يبقى الأمر محض افتراض:

- الاعتقاد بأنّ بعض القرّاء يختار القراءة دون رواية، فعند ذلك لا غضاضة من الرد والتضعيف، فقال في معرض رده لقراءة أبي السمال: [فَحَاسُوا] في: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا ﴾ (الإسراء٥)، بالحاء.: «وهذا يدل على أن بعض القراءة يتخير بلا رواية، ولذلك نظائر.

ومن ذلك قراءة أُبيّ بن كعب: [لِنَسُوءًا] (الإسراء ٧)، بالتنوين[3]. وقد ردّ الزركشي (ت٧٩٤) قول ابن جني بعد أن ساقه فقال: «وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ إِلاَّ بِالرِّوَايَةِ»[4].

- الاحتكام إلى قواعد اللغة التي قعّدها العلماء أو قوانينهم التي سنوها، فما وافق تلك القواعد، وتماشى مع تلك القوانين، فهو المقبول، وما خالف حكم بضعفه أو رده، كما في تضعيفه لقراءة أبي جعفر: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾(الأعراف ١١) بضم الهاء.

١- السابق: ١ / ٢٤٢.
٢- المحتسب: ١ / ٢٩٢.
٣- السابق: ٢ / ١٥.
٤- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١ه، ٣ / ٣٨٨.

- النظر إلى الشائع من اللغات، والغفلة عما سواها، وهذا ما يشير إليه عند ذكره لأكثر من احتمال عند توجيه القراءة كقوله: وأما «شَطْوَهُ»، بالواو، فلن يخلو أن يكون لغة، أو بدلاً من الهمزة[١].

١- السابق: ٢ / ٢٧٧.

الخاتمة

وبعد الفراغ من هذا البحث الذي تناول جانبًا من أثر القراءة الشاذة في الدرس اللغوي العربي، فإننا نذكّر بأبرز النتائج التي توصل إليها:

- كان للقراءات القرآنية الشاذة أثر في بناء القواعد اللغوية أو تأييدها عند ابن جني في كتابه المحتسب، ووظف القراءات في دعم بعض الآراء، وترجيح بعضها على بعض.
- كان ابن جني منصفًا إلى حد كبير؛ فيوافق ويخالف بحسب ما ترجح لديه، فمال إلى آراء الكوفيين في أكثر من موضع .
- كان للقراءات القرآنية الشاذة أثر في ترجيحات ابن جني، وبيان فساد بعض القواعد، واستبعاد بعض الوجوه.
- كان للسماع والقياس دور في إثبات ما توصل إليه من نتائج.
- لم يكن ابن جني يبني قواعده أو يدعمها اعتمادًا على القراءة بشكل مستقل، بل يعضدها بشواهد العربية، وتوجيهات اللغويين، وكان يختار لها أفضل الوجوه.
- كان يكثر من ضم النظير إلى النظير، فيذكر للقراءة العديد من النظائر؛ ليؤكد قاعدته.
- كان ابن جني يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، وكان يستند في ذلك إلى أمور منها: قوة الإعراب وموافقة القياس وموافقة المشهور من لغات العرب وقوّة المعنى.
- ردّ قراءات وضعف أخرى، وعكس ذلك على القاعدة اللغوية، وزعم أنّ بعضها يحسن في الشعر، ولا يحسن مثلها في القرآن.

المصادر والمراجع

- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي(المتوفى: ٥١٠هـ): تفسير البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط، ٤، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، ٤، (د. ت).
- ============ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ): الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة(د. ط) (د. ت).
- الحسناوي، غانم كامل سعود الحسناوي: التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في المحتسب، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ١٤٣٠ / ٢٠٠٩.
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط، ١٤٢٠ هـ.
- الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط، ١، ٢٠٠٨ م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ): الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: علاء وعبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط، ١، ١٤٣٢هـ.
- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني (د. م)، ط، ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).
- المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط، ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت(د. ط)، (د. ت).
- ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ): علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

Sources and references:

- Al-Baghawi, Muhyi al-Sunna, Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas`ud al-Baghawi (died: 510 AH): Tafsir al-Baghawi, investigation: Muhammad Abdullah al-Nimr, Thebes House for Publishing and Distribution, I, 4, 1417 AH - 1997 CE.
- Ibn Jenni, Abu Al-Fath Othman Ibn Jenni Al-Mawsali (died: 392 AH): Characteristics, Publisher: The Egyptian General Book Authority, i, 4, (d. T.).
- ============ Calculated in explaining the faces of gay readings and clarifying them, Ministry of Awqaf - Supreme Council for Islamic Affairs, I, 1420 AH - 1999 AD.
- Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Dhahiri (died: 456 AH): Chapter on Boredom, Passions, and Bees, Al-Khanji Library - Cairo (Dr. I) (Dr. T).
- Al-Hasnawi, Ghanem Kamel Saud Al-Hasnawi: Grammar Guidance for Abnormal Readings in Al-Muhtaseb, PhD Thesis, University of Kufa, 1430/2009. 5) Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer al-Din al-Andalusi (d. 6) Al-Zarkashi, Muhammad bin Bahadir, Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an, an investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Maarefa, Beirut, 1391 AH.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Serri ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (died: 316 AH): origins in grammar, investigation: Abd al-Hussein al-Fatli, the Foundation of the message, Lebanon, Beirut.
- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harthi with loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (died: 180 AH): The book, investigation: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH-1988 CE.
- Al-Serafi, Abu Saeed Al-Serafi, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (died: 368 AH): Explanation of the Book of Sibawayh, by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, i, 1, 2008 AD.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH): The Proposal in the Foundations of Grammar, Achievement: Alaa and Abdel-Hakim Attia, Dar Al-Beiruti, Damascus, 2nd edition, 1427AH-2006AD. 11) Al-Tayyar, Musaed bin Suleiman bin Nasser Al-Tayyar: The Linguistic Interpretation of the Holy Quran, Dar Al-Jawzi, Cairo, I, 1, 1432 AH. 12) Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH): Optics Issues, investigation: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad Ahmad, Al-Madani Press (Dr. AD), i, 1, 1405 AH - 1985 AH.

- Al-Mabrad, Muhammad Ibn Yazid Al-Mabrad, Abu Al-Abbas (died: 285 AH): Al Kamil in Language and Literature, Achievement: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, I, 3, 1417 AH - 1997 AD.
- Ibn Mujahid, Ahmed bin Musa bin Al-Abbas Al-Tamimi, Abu Bakr bin Mujahid Al-Baghdadi (died: 324 AH): Book of the Seven in the Readings, investigation: Shawky Dhaif, Dar Al-Maaref - Egypt, 2nd edition, 1400 AH.
- Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hassan Al-Qushairi Al-Nisaboori (died: 261 AH): Sahih Muslim, investigation: Muhammad Fouad Abdel Baqi, Arab Heritage Revival House - Beirut (Dr. I), (D.T).
- Ibn al-Warraq Muhammad bin Abdullah bin al-Abbas, Abu al-Hasan, Ibn al-Warraq (died: 381 AH): grammar, investigation: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, Al-Rashid Library - Riyadh/Saudi Arabia, I 1, 1420 AH - 1999 AD.

Contents



UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

AL WASL UNIVERSITY JOURNAL

Specialized in Humanities and Social Sciences

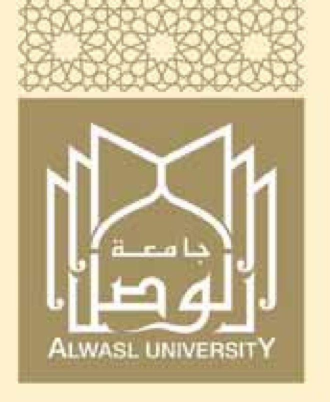
A Peer-Reviewed Journal

ISSUE NO. 60
Rabi Al-Akhar 1442H - December 2020CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. 157016

e-mail: research@alwasl.ac.ae, awuj@alwasl.ac.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

Al Wasl University Journal

Specialized in Humanities and Social Sciences

A Peer-Reviewed Journal - Biannual

(The 1st Issue published in 1410 H - 1990 C)

December- Rabi Al-Akhar
2020 CE / 1442 H

60

Issue No. 60
Email: research@alwasl.ac.ae
Website: www.alwasl.ac.ae